الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/11/VCT/1

الجمعية العامة

Distr.: General
17 February 2011
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الحادية عشرة
جنيف ٢-١٣ أيار/مايو ٢٠١١

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥

سانت فنسنت وجزر غرينادين*

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس في محتوياتها ما يعني التعبير عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.

(A) GE.11-10800 170311 180311

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً – المقدمة والمنهجية

١- وضعت سانت فنسنت وجزر غرينادين سياسة ترمي إلى تعزيز وحماية واحترام حقوق الإنسان الأساسية لجميع الأفراد. ويُشجع الإطار التشريعي للدولة، المنبثق عن دستورها، على حماية حقوق الإنسان، ويتيح أمام كل فرد فرصاً للانتصاف من أي انتهاك أو مساس بحقوقه الأساسية.

٢- وقد اضطلع وزير الشؤون القانونية بمسؤولية تنسيق الاجتماعات بين الإدارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية من أجل إصدار هذا التقرير.

ثانياً – معلومات أساسية عن البلد

٣- تقع سانت فنسنت وجزر غرينادين في منطقة شرق البحر الكاريبي على الطرف الجنوبي من سلسة جزر ويندوارد. وهي تشكل أرخبيلاً من الجزر، وأكبر جزيرة فيه هي سانت فنسنت. وتضم جزر غرينادين الأصغرُ مساحة جزر بيكيا، وموستيك، وكانوان، ومايرو، ويونيون آيلند، وبالم آيلند، وبيتي سانت فنسنت وعدداً من الجزر الصغيرة.

٤- وتغطي سانت فنسنت وجزر غرينادين مساحة قدرها حوالي ٣٨٤ كيلومتراً مربعاً، ويبلغ عدد السكان فيها ٣٨٠ ١١١ نسمة. وقد حصل البلد على استقلاله من بريطانيا في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وأنشأ نظاماً ديمقراطياً برلمانياً على غرار النموذج البريطاني، وهو لا يزال يشكل جزءاً من الكومنولث. ويمثل مجلس النواب برلماناً يتألف من مجلس واحد يضم خمسة عشر عضواً منتخباً وستة شيوخ معينين. وتدوم الولاية البرلمانية خمس سنوات اعتباراً من تاريخ الجلسة الأولى للمجلس عقب حلّه. ويعيّن الحاكم العام شيوخ المجلس، ويأتي تعيين أربعة منهم بناءً على مشورة رئيس الوزراء، والاثنين الآخرين بناءً على مشورة زعيم المعارضة.

٥- ويستمد النظام القانوني من القانون العام والتشريع الإنكليزيين. وهناك إحدى عشرة (١١) محكمة في ثلاث مناطق قضائية. وتتألف المحكمة العليا لشرق البحر الكاريبي من محكمة استئناف ومحكمة عدل عليا. وترفع قضايا الاستئناف إلى مجلس جلالة الملكة ضد القرارات الصادرة عن المحكمة في أي دعوى تنشأ في سانت فنسنت وجزر غرينادين بشأن هذه القضايا وفقاً لما ينص عليه دستور الدولة أو عملاً بمقتضاه. وتعترف سانت فنسنت وجزر غرينادين باختصاص محكمة العدل الكاريبية فيما يتعلق بتفسير وتطبيق معاهدة شاغاراماس المنقحة، والتي أنشئت ومقتضاها الجماعة الكاريبية.

ألف – الدستور

٦- يمثل دستور سانت فنسنت وجزر غرينادين، الذي دخل حيز النفاذ في عام ١٩٧٩، أعلى قانون في البلد، وإذا ثبت تعارض أي قانون آخر مع الدستور، فإن السيادة تكون للحكم الوارد في الدستور، ويصبح ذلك القانون لاغياً بقدر تعارضه مع هذا الحكم.

٧- وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أُجري استفتاء في سانت فنسنت وجزر غرينادين من أجل الموافقة على مشروع قانون لوضع دستور جديد للبلد. ولم يحصل مشروع القانون إلاّ على أصوات ٤٣,١٣ في المائة من السكان وكان من المفروض أن يحصل على ما لا يقل عن نسبة ثلثي جميع الأصوات الصحيحة المُدلى بها في ذلك الاستفتاء حتى تتم الموافقة عليه. وكان ذلك الاقتراع أول استفتاء تجريه دولة من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

٨- ويتناول الفصل ١ من دستور عام ١٩٧٩ الحقوق والحريات الأساسية للأفراد. وهو يضمن حماية الحق في الحياة، والحرية الشخصية، وحرية الوجدان، وحرية التعبير، وحرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات، وحرية التنقل. وهو يوفر الحماية ضد الرق والعمل القسري، والمعاملة اللاإنسانية، والحرمان من الملكية، والتفتيش أو الاقتحام التعسفي، والتمييز على أساس نوع الجنس، أو العرق، أو مكان المنشأ، أو الآراء السياسية، أو اللون، أو العقيدة، ويضمن حماية القانون بما في ذلك الحق في الحصول على محاكمة عادلة وافتراض البراءة. وينص الدستور أيضاً على إنفاذ الأحكام الوقائية حيث يصرح بأنه يجوز لأي شخص يدعي بأن حقوقه وحرياته الأساسية قد انتهكت، أو يجري انتهاكها، أو يحتمل انتهاكها، أن يطلب من المحكمة العليا إنصافه.

باء – التشريعات

٩- تتضمن التشريعات التي سُنّت من أجل ضمان الحكم الرشيد وتنظيم وتحسين مستوى حياة سكان البلد ما يلي:

(أ) قانون (منع سرقة) المنتجات الزراعية والماشية لعام ٢٠٠٧[(١)]؛

(ب) قانون عام ٢٠٠٩ المتعلق بصناعة الموز[(٢)]؛

(ج) قانون المصارف لعام ٢٠٠٦[(٣)]؛

(د) قانون عام ٢٠٠٥ المنشئ للجماعة الكاريبية[(٤)]؛

(هـ) قانون عام ٢٠٠٢ المتعلق بمؤسسات تنمية الكرنفالات[(٥)]؛

(و) قانون عام ٢٠٠٣ المتعلق بحقوق التأليف والنشر[(٦)]؛

(ز) القانون المتعلق بالعنف المترلي والإجراءات الزوجية، الفصل ١٦٥[(٧)]؛

(ح) العنف المترلي (قانون الإجراءات الموجزة)، ١٩٩٥[٨]؛

(ط) قانون (منع إساءة استخدام) المخدرات ، الفصل ٢١٩[٩]؛

(ي) قانون عام ١٩٩٣ المتعلق بجرائم الاتجار بالمخدرات[١٠]؛

(ك) قانون عام ١٩٩٢ المتعلق بالتعليم (نقح في عام ٢٠٠٦)[١١]؛

(ل) قانون عام ١٩٩١ المتعلق بخدمات صحة البيئة[١٢]؛

(م) قانون عام ١٩٩٤ المتعلق بالمساواة في الأجور[١٣]؛

(ن) قانون عام ٢٠٠٨ المتعلق بتبادل المعلومات[١٤]؛

(س) قانون عام ٢٠٠١ المتعلق بوحدة الاستخبارات المالية[١٥]؛

(ع) قانون حرية الإعلام لعام ٢٠٠٣[١٦]؛

(ف) قانون عام ٢٠٠٩ المتعلق بمراجعة القوانين[١٧]؛

(ص) القانون المتعلق بملكية المرأة المتزوجة، الفصل ١٧٥[١٨]؛

(ق) قانون عام ١٩٩٣ المتعلق بالمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية[١٩]؛

(ر) قانون عام ٢٠٠٢ المتعلق بالمنتزهات الوطنية[٢٠]؛

(ش) قانون عام ٢٠٠٤ المتعلق بسندات الحيازة[٢١]؛

(ت) قانون (منع) عائدات الجريمة وغسل الأموال لعام ٢٠٠١[٢٢]؛

(ث) قانون عام ٢٠٠٣ المتعلق بحماية العمل[٢٣]؛

(خ) قانون المساعدة العامة، الفصل ٢٣١ من قانون عام ١٩٩٠ المنقح[٢٤]؛

(ذ) قانون (شروط توظيف) الموظفين العموميين، الفصل٢٠٨[٢٥]؛

(ض) قانون حماية الموظفين العموميين، الفصل ٢٠٩[٢٦]؛

(ظ) قانون عام ٢٠٠٥ المتعلق بنظام الأمن الإقليمي[٢٧]؛

(غ) قانون الاعتراف بالطلاق والانفصال القانوني، الفصل ١٧٨[٢٨]؛

(أأ) قانون عام ٢٠٠٩ المتعلق بإعادة تأهيل المجرمين[٢٩].

ثالثاً – تعزيز وحماية حقوق الإنسان

ألف – السكن

١٠- مؤسسة تطوير المساكن والأراضي (HLDC) هيئة نظامية تضطلع بتنفيذ تخطيط وتطوير المساكن والأراضي للأغراض السكنية والمجتمعية. وتتمثل مهمتها في مساعدة حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين على توفير فرص لمواطنيها في جميع أنحاء البلد للحصول على مساكن بأسعار معقولة، مع سعيها في الوقت ذاته إلى البحث عن فرص التطوير على نحو استراتيجي من أجل ضمان استمرارها ومشروعيتها كهيئة نظامية.

١١- وقد أدارت هذه المؤسسة مشروع القضاء على العشوائيات بهدف تلبية الاحتياجات المتعلقة بالهياكل الأساسية، وعمليات المسح، ومعالجة قضايا ملكية الأرض للكثير من الأشخاص المحرومين اقتصادياً.

١٢- وكان من نتائج برنامج السكن المعني بفئة عديمي الدخل/المهمّشين (الأشخاص الذين يتراوح دخلهم بين ٠,٠٠ دولار و٧٥٠,٠٠ دولاراً في الشهر)، وبذوي الدخل المنخفض والمتوسط، والذي بدأ العمل به في عام ٢٠٠٣، تحسين الظروف المعيشية لمئات الأسر في سانت فنسنت وجزر غرينادين. وقد تسنى بناء أكثر من ٥٢١ منزلاً لذوي الدخل المنخفض ١٤ منزلاً لذوي الدخل المتوسط.

١٣- وقد جرى التركيز على برنامج السكن المعني بعديمي الدخل حيث إنه يلبّي الاحتياجات السكنية للأشخاص الذين لا يتجاوز مستوى دخلهم شهرياً ٧٠٠,٠٠ دولار، والذين يواجهون صعوبات في الحصول على قروض من المؤسسات المالية من أجل بناء بيوتهم أو تجديدها. ويعد هذا البرنامج الأول من نوعه في تاريخ سانت فنسنت وجزر غرينادين. وهناك المئات من العائلات في البلد التي تنتظر دورها للاستفادة من هذا البرنامج.

باء – التعليم

١٤- تعتقد الإدارة الحالية للبلد أن التعليم يرمي إلى تعزيز أسباب العيش والإنتاج. وقد شرعت سانت فنسنت وجزر غرينادين في خوض غمار ثورة تعليمية على جميع المستويات.

١٥- وسانت فنسنت وجزر غرينادين هي من الموقعين على مبادرات تعزيز الإنصاف والمساواة في مجال التعليم. وتتضمن هذه المبادرات اتفاقية حقوق الطفل (١٩٩٠) التي تؤكد على الحق الأساسي لكل طفل في فرصة الحصول على التعليم الابتدائي على قدم المساواة مع غيره؛ وإطار عمل داكار لعام ٢٠٠٠ المتعلق بتوفير التعليم للجميع، والقاضي بضرورة

استيعاب المدارس لجميع الأطفال، بصرف النظر عن أحوالهم البدنية أو الفكرية أو الاجتماعية أو العاطفية أو اللغوية أو غير ذلك.

١٦- وينص قانون التعليم لعام ١٩٩٢ على نظام التعليم الرسمي في سانت فنسنت وجزر غرينادين. ويشكل هذا القانون الصك الرئيسي الذي يحكم التعليم في البلد وينظمه ويديره ويعدّله. وقد نصّ هذا القانون، للمرة الأولى على إلزامية التعليم وعلى التعليم الموجه للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

١٧- وتوضح السياسة التعليمية لعام ١٩٩٥ الأساس المنطقي والفلسفي الذي تقوم عليه التنمية التعليمية في سانت فنسنت وجزر غرينادين. وتستند الفلسفة التعليمية للدولة إلى إيمانها بحق جميع الأطفال في التعليم وبقدرتهم على التعلم.

١٨- وتُقرّ سانت فنسنت وجزر غرينادين بأن التعليم في مرحلة الطفولة الأولى يمكن أن يقلل إلى أدنى حد من أوجه التفاوت بين الأطفال بمجرد انخراطهم في نظام التعليم الرسمي، وقد أخذت بلوائح تنظيمية تحكم التعليم في مرحلة الطفولة الأولى، بما في ذلك الترخيص للمدارس المعنية بهذه المرحلة، حيث إن الوكالات الخاصة هي التي تضطلع في الوقت الحالي بأنشطة هذه المدارس.

١٩- وسعياً من الدولة إلى زيادة فرص الحصول على التعليم في المرحلة ما قبل الابتدائية، فهي تعمل على الاستثمار في المراكز التعليمية لمرحلة الطفولة الأولى، والتي يمتلكها ويديرها القطاع الخاص، من أجل تحسين مستوى المرافق، وضمان الجودة والإنصاف في التعليم ما قبل الابتدائي. وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع الدولة حالياً ببناء مراكز تعليمية لمرحلة الطفولة الأولى داخل المدارس الابتدائية الجديدة مع توقع بناء ثمانية مرافق. وتتيح هذه التدابير انتقالاً سلساً من التعليم ما قبل الابتدائي إلى التعليم الابتدائي. وستستهدف هذه المراكز جميع التلاميذ بمن فيهم المعوقون جسدياً.

٢٠- وقد اتسم التعليم عموماً بطابع الإجحاف قبل اضطلاع حزب العمل المتحد بإدارة البلد. وقد استنكرت الحكومة هذا الإجحاف، وبدأت العمل في عام ٢٠٠٥ بنظام يتيح التعليم للجميع. وفي عام ٢٠١٠، شارك ٢١٦١ طالباً في امتحان القبول العام. وقد استوفت نسبة ٥٧,٦ في المائة من هذا العدد المعيار المقرر. وتشكل هذه الخطوة تحسناً كبيراً تراوحت نسبته ما بين ٣٥,٠ في المائة و٤٠,٠ في المائة في السنوات التي سبقت عام ٢٠٠١.

٢١- وتلتزم سانت فنسنت وجزر غرينادين بتحقيق الإنصاف والمساواة للجميع، وتسعى إلى توفير حصول جميع الطلاب على التعليم على قدم المساواة وفقاً لاحتياجاتهم وقدراتهم. وقد تزايدت فرص الحصول على التعليم الثانوي مع بناء المزيد من المدارس ذات الموقع الجغرافي المناسب من أجل تلبية احتياجات الطلاب في المناطق الريفية، وبدء العمل بنظام التعليم الأساسي المجاني والشامل. ومن أجل استقبال المعوقين جسدياً في الأماكن التي يصعب

فيها مرور الكراسي المتحركة، فإن العمل جار الآن لبناء منحدرات الاقتراب في المدارس التي يرتادها هؤلاء الأطفال. وتصمم المدارس التي تبنى حديثاً بشكل يتيح وصول الطلاب المعوقين إلى جميع الأماكن.

٢٢- وتمتلك سانت فنسنت وجزر غرينادين بالفعل برنامجاً وطنياً للقروض الطلابية. ويهدف هذا البرنامج إلى تقديم القروض للطلاب الذين يرغبون في مواصلة دراستهم، ويُتوقع منهم أن يساهموا، بعد إنهائهم لدراستهم، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

٢٣- وفي عام ٢٠٠٢، اتخذت حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين قراراً سياساتياً يقضي بتخصيص نسبة من الأموال لبرنامج القروض الطلابية بهدف مساعدة الشريحة الأفقر من السكان. والمستفيدون الرئيسيون في إطار هذا البرنامج هم الأشخاص الذين يمتلكون القدرات ولكنهم يفتقرون إلى الموارد المالية وغيرها من الموارد التي تؤهلهم للحصول على المساعدة في إطار المخطط الموحد للقروض الطلابية. ويُشترط على الطلاب الذين يحصلون على قروض في إطار هذا البرنامج التوقيع على سند بقيمة القرض. وفي هذا الصدد، تضمن حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين قروض الأشخاص الذين يحصلون في إطار هذا البرنامج على موافقة بالقرض.

٢٤- وبالإضافة إلى ذلك، فإن حملة محو أمية الكبار وبرنامج تعليم الكبار، اللذين انطلقا بدعم من اليونسكو، قد أدَّيا إلى انخفاض معدل الأمية الوظيفية إلى حد كبير.

جيم - الضمان الاجتماعي

٢٥- نفذت حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين مخططات عديدة من أجل تحسين مستوى عيش سكانها. وتتضمن هذه المخططات ما يلي:

(أ) صندوق التخفيف من وطأة الفقر الذي أُنشئ في إطار وزارة الزراعة والأراضي ومصايد الأسماك. ويمكّن هذا الصندوق المزارعين من مواجهة هبوط أسعار الموز.

(ب) برنامج الانتعاش الاجتماعي الذي أُنشئ في إطار وزارة التنمية الاجتماعية، حيث رُصدت الأموال من أجل تحديد مبادرات التنمية الاجتماعية والمجتمعية ودعمها.

(ج) مشروع الصندوق الاستئماني للاحتياجات الأساسية (BNTF) - وهو مشروع إقليمي تولى مصرف التنمية الكاريبي رعايته وإدارته. وقد مضى على انطلاق العمل به عقدان من الزمن. ويساعد هذا البرنامج المجتمعات المحلية ذات الدخل الضعيف على تحسين إمكانية حصولها على الخدمات العامة من خلال توفير بنية أساسية اجتماعية واقتصادية وتنمية المهارات اللازمة لتعزيز القابلية للتوظيف.

(د) المساعدة المترلية للمسنين - لم يوضع هذا المشروع فقط من أجل مساعدة المسنين المعوزين والحد من آثار الفقر على هذه الشريحة من السكان، ولكنه وضع أيضاً

كوسيلة لإيجاد وظائف لمقدمي المساعدة المترلية. ويتراوح نطاق هذه المساعدة بين التنظيف وإعداد الوجبات إلى المساعدة على الاستحمام وتقديم الخدمات.

(هـ) برنامج شبكة الضمان الاجتماعي، في الوقت الذي تقدم فيه المساعدة العامة، مثل توفير مواد البناء للأشخاص المحتاجين، فإن الإمدادات قد تتخذ شكل مساعدة تقدم للطلاب المعوزين، وتمكنهم من الحصول على الأزياء الرسمية ومصاريف النقل ورسوم الامتحانات ووجبات الطعام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن شعبة خدمات الأسر تقدم شهرياً مساعدة نقدية بقيمة ٢٠٠,٠٠ دولار لأكثر من ٦ ٠٠٠ شخص تصل أعمارهم إلى ٦٥ سنة أو أكثر. وتُقدم المساعدة أيضاً للمسنين في شكل بدلات انتقال وتخفيضات من فواتير الماء والكهرباء. وقد أمكن تقديم هذا التخفيض بالتعاون مع الهيئة المركزية للمياه والصّرف الصحي والدائرة المعنية بالكهرباء في سانت فنسنت وجزر غرينادين.

(و) مشروع إعارة الكتب، حيث توفر لطلاب المدارس الثانوية جميع الكتب المدرسية مقابل دفع كل مدرسة لمبلغ ٥٠ دولاراً من دولارات شرق الكاريبي في العام.

(ز) برنامج التدريب على المهارات – وهو مبادرة تتولى الحكومة رعايتها، ويتدرب الشباب ضمنها في مجالات المهارات غير النظامية التي تعدهم للعمل. ومن مجالات التدريب النجارة، وصناعة الفخار، والحرف اليدوية، واللحام، والسباكة. وينصب العمل أيضاً على إعداد الأشخاص من أجل تكوين مواقف إيجابية تجاه العمل.

(ح) برنامج إعادة تأهيل أطفال الشوارع، وقد نُفذ هذا البرنامج من أجل إعادة الأطفال الذين يعيشون أو يعملون في الشوارع والأطفال المعرضين للوضع نفسه إلى مدارسهم. وتوفر المساعدة للآباء ويقدم لهم التدريب اللازم لرعاية أبنائهم.

(ط) تمول الحكومة عودة الأمهات المراهقات إلى المدارس من خلال تكفلها بدفع الرسوم، وشراء الكتب، وتوفير النقل، وتوفير خدمات الرعاية النهارية للأطفال الرضع. وقد أصبح هذا البرنامج، بفعل النجاح الذي حققه، أحد أفضل الممارسات الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد اتسع، في غضون ذلك، نطاق التخطيط ليشمل توفير خدمات الدعم للآباء الشباب، وإعدادهم بشكل أفضل للاضطلاع بدور الأبوة.

(ي) خدمات التأمين الوطنية (NIS) – يكمن الغرض الرئيسي لبرنامج الضمان الاجتماعي هذا في توفير مزايا طويلة الأجل بغرض مساعدة الأشخاص بعد التقاعد. وأُنشئ الصندوق الوطني للادخار، وهو البرنامج الذي سبقه، في كانون الثاني/يناير ١٩٧٠ بموجب القانون رقم ١ لعام ١٩٧٠. وبدأت عمليات برنامج خدمات التأمين الوطنية في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ بموجب القانون رقم ٣٣ لعام ١٩٨٦. وينص جزء من التوجه الاستراتيجي لهذا البرنامج على ما يلي: "إدارة برنامجنا المتعلق بالضمان الاجتماعي من أجل التخفيف من وطأة الفقر وتحسين مستوى المعيشة في سانت فنسنت وجزر غرينادين".

ويعد برنامج مساعدة معاش الشيخوخة غير القائم على الاشتراكات أحد برامج المساعدة الاجتماعية التابعة لخدمات التأمين الوطنية. ويقدم هذا البرنامج استحقاقات نقدية للعديد من الأفراد المستوفين لمعايير محددة فيما يتعلق بالأهلية، ومرتبطة مع أصناف معينة من الاحتياجات. وعادة ما تُجرى تحقيقات بشأن معرفة الموارد لتحرّي دخل الأفراد والأصول التي بحوزتهم باعتبارها تشكل شرطاً رئيسياً من شروط الأهلية.

وقد خصص برنامج خدمات التأمين الوطنية منذ عام ١٩٩٥ حوالي ٧,١ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي لقروض الطلاب. ويجري إلغاء نظام القروض هذا تدريجياً ليحل محله في هذا الشأن المصرف التجاري الوطني المحدود (SVG). ومع ذلك، لا تزال خدمات التأمين الوطنية ملتزمة بإتمام الخدمة المقدمة إلى الطلاب المسجلين سابقاً في برنامج القروض.

دال – المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٢٦- تعهدت حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين بالوفاء بالتزاماتها المتعلقة باعتماد وتعزيز تنفيذ توافق آراء كيتو، وهو ما حُدد في المؤتمر الإقليمي العاشر للمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي مستمرة في تعزيز مؤسساتها وبرامجها وشراكاتها على اعتبار أن ذلك يشكل عاملاً حافزاً للتحول الاقتصادي والنمو الاجتماعي.

٢٧- وتفي الحكومة بالالتزامات التي تعهدت بها في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)؛ واتفاقية الحقوق السياسية للمرأة (١٩٥٣)؛ وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (٢٠٠٠)؛ واتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستئصاله "اتفاقية بيليم دو بارا" (١٩٩٤).

٢٨- ولقد كان لإنشاء إدارة الشؤون الجنسانية في عام ٢٠٠١ أثر هام وإيجابي على الطريقة التي أصبح يُنظر بها إلى المسائل المتصلة بالاعتبارات الجنسانية.

٢٩- وتنص المادة ١٣ من دستور الدولة على وجود سياسة عامة ترمي إلى حظر التمييز على أساس نوع الجنس. وعلاوة على ذلك، فإن الباب ١٦ من الدستور يضمن الحماية التي توفرها المحاكم ضد انتهاك أي حق من الحقوق الدستورية. ويضمن هذا الباب الحق في التقاضي أمام المحاكم من أجل تأكيد المطالبة الناشئة عن انتهاك الحقوق الأساسية لجميع الأشخاص. وإلى حد الآن، لم ترفع أية امرأة في سانت فنسنت وجزر غرينادين قضية تدعي فيها وجود ما ينص على التمييز بموجب الدستور. وقد اعتمد تشريع يسعى إلى إغاثة المرأة في أوضاع محددة يمكن فيها ملاحظة وقوع التمييز ضدها. وتعدّ إجازة الأمومة أحد الأمثلة الرئيسية على ذلك.

٣٠- وفي حين يحظر الدستور التمييز على أساس نوع الجنس، فإن التدابير المتخذة من أجل تنفيذ ذلك من الناحية العملية تتضمن توفير خدمات الدعم للنساء اللواتي يشعرن بأنهن من ضحايا التمييز. وتتيح شعبة الشؤون الجنسانية للمرأة والجمهور العام معلومات وتدريباً بشأن المسائل المتصلة بالاعتبارات الجنسانية.

٣١- وصاغت حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين سياسة سكانية وطنية، وأنشأت وحدة السياسات السكانية داخل شعبة التخطيط المركزي. وقد تسنى منذ ذلك الحين وضع إطار شامل للتخطيط الاجتماعي تدير خطة عمله اللجنة المشتركة بين الوزارات بشأن التنمية الاجتماعية. ويقع إنصاف الجنسين وإعمال المساواة بين الجنسين في صميم ولاية هذه اللجنة.

٣٢- وقد أدى إنشاء محكمة الأسرة في عام ١٩٩٢ واللجنة الوطنية لحقوق الطفل إلى وضع الإطار التمكيني اللازم لإنفاذ التشريعات فيما يتعلق بضمان المساواة بين الجنسين في إطار القانون. ومن الجوانب المهمة بشكل خاص سنّ القانون الخاص بالعنف المترلي لعام ١٩٩٨. وعلاوة على ذلك، فالعمل جار على قدم وساق من أجل إدخال المزيد من التنقيحات على القانون لحماية حقوق النساء والفتيات وحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي.

٣٣- وتستهدي السلطات والمؤسسات العامة في سانت فنسنت وجزر غرينادين بأحكام وشروط القوانين التشريعية التي يضعها البرلمان. ويعامل أفراد الشعب عموماً على قدم المساواة بغض النظر عن نوع الجنس. وفي بعض الحالات تعامل المرأة معاملة ألطف وأكثر احتراماً من تلك التي يلقاها الرجل.

٣٤- وقد اتخذت حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين، في إطار الشراكة مع منظمات المجتمع المدني وبدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، تدابير ترمي إلى تعزيز مساءلة الدولة والعمل المجتمعي لوضع حد للعنف القائم على نوع الجنس.

٣٥- وتُتخذ التدابير اللازمة لمعالجة هذه القضايا من خلال قانون المحاكم لعام ١٩٩٢. وتتيح محكمة الأسرة إطاراً غير تصادمي حيث لا تكون العقوبة شديدة وحيث يجري التشديد على دور خدمات الدعم الاجتماعي. ومع ذلك، يمكن للمرأة أن تلتمس بشكل مباشر سبل الانتصاف لحماية حقوقها القانونية في المجالات التي تتعرض فيها للتمييز في سياق تشريعات محددة.

٣٦- كما عالجت الحكومة بالتعاون مع لجنة حقوق الطفل، وشعبة شؤون الأسرة، والمجلس الوطني للمرأة، مسألة الحاجة إلى إنشاء مركز للأزمات.

٣٧- وقد أولت الحكومة اهتماماً كبيراً بأمن جميع المواطنين. ومن ثمّ فإن عمل شعبة الشؤون الجنسانية ينصب على معالجة سوء المعاملة الذي تتعرض له النساء والفتيات ومعالجة أسبابه. ولا يزال العنف ضد النساء والفتيات والجرائم المرتكبة في حقهن من الشواغل التي تحظى بالأولوية لدى الإدارة.

٣٨- وإذ تعترف حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين بأن تحقيق المساواة في صنع القرارات يعد عنصراً أساسياً في عملية تمكين المرأة، فإنها تسعى إلى تعزيز مشاركة المرأة بشكل كامل وفعال في جميع مجالات الحياة العامة، وتعتقد أن النُهج التثقيفية التي تُعتمد في إطار الشراكة مع المجتمع المدني هي أفضل سبيل لتحقيق ذلك.

٣٩- وتُبت التزام حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين الراسخ بالإجراءات النموذجية المتخذة من خلال تعيينها للمزيد من النساء في مناصب حكومية على المستوى الوطني.

٤٠- وقد تسنى منذ آذار/مارس ٢٠٠١ تعيين عدد لم يسبق له مثيل من النساء في وظائف حكومية هامة منها، على سبيل المثال، منصبا المدعي العام، ونائب رئيس الوزراء. وتترأس امرأة محكمة الأسرة التي تتكفل بمعالجة الكثير من المسائل الجنسانية، وتشغل امرأة أحد منصبي القضاء في المحكمة العليا. كما تتقلد امرأتان منصبي قلم المحكمة العليا ونائب الحاكم العام، وهو ما ينشئ في الحياة العامة العليا مستوى من الإدارة والقيادة المراعيتين للاعتبارات الجنسانية. وهؤلاء النساء يؤثرن في عملية إعداد الخطط ويساعدن على تغير ثقافة المرأة في مجالي السياسة والزعامة.

٤١- وقدمت الحكومة أيضاً الدعم، على المستويين الوطني والأقاليمي، لإنشاء معهد افتراضي للمرأة في المجال السياسي، ويعرف هذا المعهد باسم المعهد الكاريبي للمرأة والزعامة.

٤٢- وعلاوة على ذلك، فعلى قدر النهوض بالمساواة بين الجنسين يكون الاهتمام بإنصاف المرأة وتمكينها؛ وتعد سانت فنسنت وجزر غرينادين أول بلد في منظمة دول شرق البحر الكاريبي يجري دراسة تجريبية بشأن المساواة بين الجنسين من حيث صلتها بعملية الميزنة المراعية للمنظور الجنساني وتوزيع موارد الحكومة.

هاء - حقوق الطفل

٤٣- تقع على عاتق الوالدين المسؤولية الأولى في حماية حقوق الطفل. وفي حالة عدم قدرتهما على الاضطلاع بهذا الواجب، فإن الحكومة تلتزم، من خلال التصديق على اتفاقية حقوق الطفل، بمساعدة الوالدين على تحمل مسؤوليتهما أو الاضطلاع بهذه المسؤولية في بعض الحالات.

٤٤- ويوفر قانون الإجراءات المستعجلة في حالات العنف المترلي إطاراً قانونياً لحماية الطفل، في حين تمثل إدارة خدمات الأسرة الوكالة الحكومية المسؤولة عن رصد وحماية رفاه الطفل.

٤٥- وتحتفل سانت فنسنت وجزر غرينادين، منذ عام ١٩٩٧، بشهر نيسان/أبريل من كل عام باعتباره شهر منع إساءة معاملة الطفل، وهو شهر الأنشطة المكرسة للإعلان عن الحاجة إلى منع إساءة معاملة الطفل. وتشرف إدارة الرعاية الاجتماعية على هذا البرنامج.

ويُحتفل بشهر الطفل في أيار/مايو من كل عام من أجل تسليط الضوء على الأنشطة ذات الصلة بالطفل.

٤٦- وتوفر الخدمات الصحية الرعاية الطبية المجانية للأطفال الذين تبلغ أعمارهم ١٦ سنة فما دون. ويغطي برنامج الصحة المدرسية جميع مدارس التعليم قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي، وهو يتضمن تحديد المشاكل الصحية الشائعة ومعالجتها، والتطعيم، وتقديم المشورة. وقد استطاع البلد تحقيق معدل وصل إلى ١٠٠ في المائة تقريباً في مجال تطعيم الأطفال. وتقدم الخدمات الصحية المجتمعية، بفضل العيادات الصحية، خدمات الرعاية في مرحلة الحمل والرعاية في مرحلة ما بعد الولادة، ويغطي هذا النوع من الرعاية جميع أوجه صحة الأم والطفل.

٤٧- وقد أنشأت الحكومة برامج شاملة لمكافحة الإيدز والعدوى بفيروسه ومنع انتقال المرض من الأم إلى الطفل. ويتميز معدلا محو الأمية والالتحاق بالمدارس الابتدائية بالارتفاع الشديد. ويشهد البلد "ثورة صحية" ترمي إلى مكافحة مجموعة من الأمراض المتصلة بأنماط الحياة والتي يمكن الوقاية منها، وإلى تعزيز صحة الطفل ومستوى تغذيته.

٤٨- وتقدم الحكومة إعانات كبيرة لدعم الكتب المدرسية والوجبات التي تقدم في إطار المدارس الابتدائية من خلال برنامج إعارة الكتب وبرنامج التغذية المدرسية، وقد زادت الحكومة بشكل جذري من فرص الحصول على المنح الدراسية الجامعية والمنح والقروض الخاصة بالطلاب.

٤٩- ولا يتعرض أي طفل، بموجب قوانين سانت فنسنت وجزر غرينادين، للتمييز القائم على أساس الممتلكات التي بحوزة الطفل أو والديه أو الوصي الشرعي عليه[٣٠].

٥٠- وعلاوة على ذلك لا يوجد تمييز ضد الطفل على أساس الإعاقة التي يعاني منها هذا الطفل أو والداه أو الوصي عليه. غير أن الواقع العملي يدل على وجود صعوبة في مجال تقديم الخدمات، من قبيل إتاحة التعليم وتوفير الرعاية الصحية للأطفال الذين يعانون من بعض أنواع الإعاقات التي تجعلهم غير قادرين على الالتحاق بالمؤسسات المتاحة والمخصصة لرعاية المعوقين.

واو - المعوقون

٥١- تلتزم الحكومة بالقوانين التي تحظر التمييز ضد الأشخاص الذين يعانون إعاقات بدنية وعقلية في مجالات سوق العمل والتعليم وفرص الحصول على الرعاية الصحة والخدمات الأخرى التي توفرها الدولة. وليس في القانون ما يأمر بوجوب تيسير وصول المعوقين إلى داخل المباني. غير أن، الحكومة تعهدت بتوفير سبل هذا الوصول كلما كان ذلك ممكناً من الناحية العملية.

٥٢- وتدعم الحكومة إحدى مدارس المعوقين مالياً. وتتولى وزارة التنمية الاجتماعية مسؤولية تقديم المساعدة إلى هذه الفئة. ويتجلى مدى تفاني الحكومة في هذا المجال في تصديق سانت فنسنت وجزر غرينادين على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، لتكون بذلك الطرف السادس والتسعين المصدق عليها. وقد اتخذت الدولة خطوة إضافية بتصديقها على البروتوكول الاختياري الملحق بهذه الاتفاقية، وهو الأمر الذي يتيح للمواطنين المزيد من سبل السعي نحو الحصول على العدالة في حالة تعذر تطبيق جميع الإجراءات القانونية الأخرى المتاحة داخل البلد. وتتمثل الحقوق الواردة في هذه الاتفاقية في حق الحماية من التعرض لسوء المعاملة والعنف والتعذيب؛ وحق المعوقين في العيش في المجتمع، وفي كنف أسرهم، وعدم إدخالهم إلى المؤسسات الاستشفائية بالإكراه؛ والحق في الحصول على التعليم، والنقل، والخدمات العامة الأخرى؛ والحق في الانتفاع بالمعلومات وسبل الاتصال، بما في ذلك الحصول عليها باستخدام لغة الإشارة أو طريقة برايل؛ والحق في الحصول على فرصة عمل ومستوى معيشة لائق؛ والحق في الحصول على عدالة اجتماعية.

زاي - حقوق العمال

٥٣- يمكن للعمال في سانت فنسنت وجزر غرينادين تشكيل نقابات والانضمام إليها بحرية ودون إذن مسبق. وتقيم الحكومة علاقات جيدة مع النقابات المنظمة واتحاد أرباب العمل، وتشجع الحوار الاجتماعي مع نقابات العمال، وتعقد اجتماعات منتظمة لمجلس الشراكة الاجتماعي الذي يجمع نقابات العمال والإدارة والحكومة مع بعضها البعض من أجل حل القضايا المتعلقة بإدارة العمل.

٥٤- وينص القانون على الحق في الإضراب، غير أن قانون الخدمات الأساسية[٣١] يمنع إضراب الأشخاص الذين يتولون تقديم هذه الخدمات (الموظفون العاملون في قطاعات الكهرباء، والمياه، والمستشفيات، والشرطة)، إلا عند تقديم إخطار إلى السلطات قبل ١٤ يوماً من بدء الإضراب. ويمنع القانون الانتقام من المضربين، وهو ما يجري تنفيذه الآن بشكل فعال.

٥٥- وينص القانون على إنشاء هيئة تحكيم ومجلس للتحقيق في المنازعات التجارية، ويسمح بإيجاد تسوية لهذه المنازعات. وتتشكل أفرقة التحكيم على أساس مخصص عند نشوء إحدى منازعات العمل، وهي لا تقتصر فقط على منازعات العمل التي يشكل موظفو القطاع العام طرفاً فيها. ويُسمح للنقابات بالتنظيم والتفاوض الجماعي، وتتولى الحكومة حماية هذه الحقوق. وينص القانون على أنه يمكن لوزير العمل، لدى موافقة كلا الطرفين على التحكيم، أن يعيّن لجنة تحكيم من القطاع الخاص للنظر في القضية.

٥٦- ولا يجب فصل العمال بدون سابق إنذار دون تعويض، وينص القانون على إعادتهم إلى مناصبهم أو دفع منحة ترك الخدمة إليهم إذا كان فصلهم تعسفياً. ويحمي القانون العمال

من الفصل بسبب اشتراكهم في أنشطة نقابية، ويتيح لهم حق العودة إلى مناصبهم إذا كان فصلهم غير قانوني.

٥٧- وسانت فنسنت وجزر غرينادين عضو في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية. وقد صدّقت على الاتفاقيات التالية:

(أ) اتفاقية حق التجمع (الزراعة)، ١٩٢١ (الرقم ١١)؛

(ب) اتفاقية التعويض على حوادث العمل (الزراعة)، ١٩٢١ (الرقم ١٢)؛

(ج) اتفاقية الفحص الطبي للأحداث (العمل البحري)، ١٩٢١ (الرقم ١٦)؛

(د) اتفاقية المساواة في المعاملة (التعويض عن حوادث العمل)، ١٩٢٥ (الرقم ١٩)؛

(هـ) اتفاقية طرائق تحديد المستويات الدنيا للأجور، ١٩٢٨ (الرقم ٢٦)؛

(و) اتفاقية السّخرة، ١٩٣٠ (الرقم ٢٩)؛

(ز) اتفاقية تفتيش العمل، ١٩٤٧ (الرقم ٨١)؛

(ح) اتفاقية الحرية النقابية وحماية التنظيم النقابي، ١٩٤٨ (الرقم ٨٧)؛

(ط) اتفاقية شروط العمل (العقود العامة)، ١٩٤٩ (الرقم ٩٤)؛

(ي) اتفاقية حماية الأجور، ١٩٤٩ (الرقم ٩٥)؛

(ك) اتفاقية حق التنظيم والتفاوض الجماعي، ١٩٤٩ (الرقم ٩٨)؛

(ل) اتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١ (الرقم ١٠٠)؛

(م) اتفاقية الإجازات مدفوعة الأجر (الزراعة)، ١٩٥٢ (الرقم ١٠١)؛

(ن) الاتفاقية المتعلقة بالإلغاء السّخرة، ١٩٥٧ (الرقم ١٠٥)؛

(س) اتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦؛

(ع) اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (الرقم ١٦)؛

(ف) اتفاقية تفتيش العمل (الزراعة)، ١٩٦٩ (الرقم ١٢٢)؛

(ص) اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، ١٩٧٦ (الرقم ١٤٤).

حاء- الغاريفونا

٥٨- تشكلت مؤسسة تراث الغاريفونا في تموز/يوليه ٢٠٠١ بدعم من الحكومة، وهي تهدف إلى النهوض بالتراث الثقافي لشعب الغاريفونا في سانت فنسنت وجزر غرينادين وفي

دول الشتات. وتعد سانت فنسنت وجزر غرينادين مهد أمة الغاريفونا، ففيها اتحدت دماء الشعوب الأفريقية مع دماء شعب الأراواك والكاليناغو الهنود الحمر لتنتج الغاريفونا الذين كانوا يُعرفون في السابق باسم "الكاريبيون السود".

٥٩- وتلتزم مؤسسة تراث الغاريفونا بتوفير القيادة والدعم لعملية تعزيز نهضة ثقافة الغاريفونا وتنميتها في سانت فنسنت وجزر غرينادين. وقد وضعت هذه المؤسسة أيضاً برنامجاً دولياً لكنها تدرك أن سانت فنسنت وجزر غرينادين لا تزال تشكل بالنسبة إلى جميع مجتمعات الغاريفونا في العالم أرض الأجداد ومهد الثقافة الغاريفونية.

٦٠- ويتمثّل عمل مؤسسة تراث الغاريفونا في وضع برامج لتثقيف الجمهور وتدريبه، وبرامج الدعوة، وبرامج توعية الجمهور، وبرامج التنمية الاقتصادية التي تهدف إلى تمكين شباب سانت فنسنت وجزر غرينادين، داخل مجتمعات الغاريفونا المحلية وكذلك في مناطق أخرى من البلد، من الاشتراك في تنمية وتعزيز تراث شعب الغاريفونا وثقافته.

أولاً - الحكم الرشيد

٦١- تنظر حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين إلى الحكم الرشيد على أنه صيانة الحقوق والحريات الأساسية المكرسة دستورياً وتعزيزها؛ والمشاركة النشطة للجمهور، والمراقبة الديمقراطية لمؤسسات الحكم؛ والمحافظة على استقلال القضاء وجودته وتعزيزهما؛ وشن حرب مستمرة ضد فساد المسؤولين، وتعزيز نظام حكم يتميز بالطهر السياسي؛ وإخضاع الحكومة للمزيد من المساءلة وزيادة كفاءتها؛ وتمكين السكان بمجملهم، وبناء شراكة حقيقية بين الحكومة والمجتمع المدني؛ وتحمل آثار التزامات الحكومة على الصعيد الدولي في الحرب المتعددة الجوانب ضد الإرهاب والجريمة الدولية وغسل الأموال.

٦٢- وقد اتخذت في الفترة الأخيرة سلسلة من مبادرات "الحكم الرشيد"، وهي تتضمن ما يلي:

- عقد جلسات متكررة للبرلمان وتحسين مستوى أعمال هذه الهيئة التشريعية؛
- بث جلسات البرلمان مباشرة على الإذاعة والتلفزيون؛
- ضمان الشفافية الكاملة وعدم التدخل السياسي في عملية طرح العطاءات المتعلقة بالعقود الحكومية؛
- إنشاء مجلس وطني فاعل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويضم جميع المجموعات الرئيسية ذات المصلحة، والأحزاب السياسية، والمسؤولين الحكوميين، ليتولى على نحو واسع النطاق معالجة جميع القضايا الحاسمة التي تؤثر على الاقتصاد الكلي وعلى المجتمع.

- إنشاء لجنة ثلاثية فاعلة تعنى بالاقتصاد وتضم تمثيلاً متساوياً من القطاع الخاص، والحركة النقابية، والحكومة، من أجل بحث وتحديد القضايا المتعلقة بالعمالة، والاستثمار والإنتاجية، والأجور/المرتبات، والأسعار؛
- الانضمام إلى اتفاقية منظمة الدول الأمريكية بشأن فساد المسؤولين؛
- صياغة تشريعات لمعالجة مسألة "نزاهة" البرلمانيين وكبار موظفي الحكومة؛
- اتخاذ تدابير مساءلة داخل إدارة الدولة من أجل القضاء على الفساد والتبذير؛
- صياغة تشريعات بشأن العديد من المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب، بما في ذلك تمويل الإرهاب؛
- التعاون الكامل مع وكالات التمويل الحكومية والدولية بشأن مجموعة كبيرة من التدابير المتصلة بالإدارة؛
- اعتماد اتفاق كوتونو؛
- اعتماد الاقتراحات البرلمانية في عملية الإصلاح الدستوري وإعادة العمل بنظام الحكم المحلي؛
- دعم النظام القضائي بالاشتراك مع بلدان منظمة دول شرق البحر الكاريبي.

رابعاً – الإنجازات والأولويات والتحديات

ألف – الحد من الفقر

٦٣- تعهدت الحكومة بالتصدي للفقر بجميع أبعاده. وتكمن الأهداف التي حددتها في زيادة القدرة الاقتصادية للبلد إلى أقصى حد ممكن من خلال بذل الجهود الرامية إلى تحقيق المزيد من النمو المستدام، والقضاء على الفقر والحد من البطالة، وتحسين مستوى رفاه السكان بشكل عام في إطار تعزيز الحكم الرشيد.

٦٤- وقد سارت مختلف المبادرات والبرامج التي وظفتها الحكومة على مدى السنوات التسع الماضية في "الحرب على الفقر" نحو غايتها باتباع منهج حاسم يرمي إلى القضاء على الفقر، والاسترشاد بورقة صيغت بعناية، وهي الورقة المؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر (I-PRSP). وقد شكل هذا الإجراء خطة توجيهية لجميع المبادرات المتخذة حتى الآن فيما يتعلق بمسألة الحد من الفقر.

٦٥- ووضعت الحكومة أيضاً مبادرات خاصة لمواجهة الفقر. وأُنشئ صندوق التخفيف من وطأة الفقر داخل وزارة الزراعة والغابات والمصايد وتطوير المناطق الريفية من أجل تمكين

المزارعين من مواجهة تراجع صناعة الموز. وقد خصصت وزارة التعبئة الوطنية والتنمية الاجتماعية والأسرة والمعوقين والشباب والثقافة أموالاً من أجل وضع برنامج إنعاش اجتماعي يهدف إلى تحديد مبادرات التنمية الاجتماعية والمجتمعية ودعمها. وتهدف برامج إسكان ذوي الدخل المنخفض التي تنفذها وزارة الإسكان والمستوطنات البشرية العشوائية والتخطيط العمراني والأراضي والمسوح إلى إحداث تأثير يحد من الفقر.

٦٦- وبادرت حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين، مقرّة بالحاجة إلى وضع إطار للسياسات الاجتماعية بغرض وضع سياسات واستراتيجيات تتميز بالوضوح والتماسك وتركز على مسألة الحد من الفقر، إلى إسناد مسؤولية وضع إطار الحد من الفقر إلى المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (NESDC)، وهو هيئة تتألف من ممثلين عن طائفة واسعة من منظمات المجتمع المدني وكبار الموظفين الحكوميين. وقد أنشأ هذا المجلس فرقة عمل تعنى بالحد من الفقر وتتكفل بوضع استراتيجية الحد من الفقر في سانت فنسنت وجزر غرينادين.

٦٧- وتشتمل المكونات الرئيسية للاستراتيجيات والمبادرات الوطنية المتعلقة بالحد من الفقر على ما يلي:

(أ) *تطوير سياسات فعالة لحفز النمو والتجارة والاستثمار من خلال ما يلي:*

- تحسين بيئة الاقتصاد الكلي؛
- توسيع نطاق مصادر النمو الاقتصادي وتنويعها، بما في ذلك قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والسياحة؛
- تعزيز الاستثمار والحد من الفقر؛
- تيسير الائتمان للمؤسسات التجارية الصغيرة والمشاريع البالغة الصغر، وتقديم الدعم لها اعترافاً بدورها وأهميتها في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، وعن طريق إتاحة فرص الإرشاد للحدّ من الفقر؛
- تقييم رأس المال غير المنتج؛ وترشيد حالة المستقطنات (رأس المال غير المنتج هو الأرض، والملكية، والأصول الأخرى غير المملوكة بشكل صحيح، ومن ثم فمن غير الممكن استغلالها بشكل كفء وفعال في التنمية الرأسمالية)؛
- تحسين توزيع الدخل (يتسبب سوء توزيع الثروة في نشوء تفاوتات داخل المجتمع)؛
- تعزيز إدارة الموارد الطبيعية (حيث ينظر إلى الاستدامة البيئية كأحد المكونات الأساسية لاستراتيجيات الحد من الفقر)؛
- تعزيز التنمية الريفية (يعيش معظم الفقراء في المناطق الريفية حيث يوجد معظم الموارد الطبيعية والفرص المتاحة لتنمية الزراعة)؛

- تعزيز القدرات من أجل تحسين مستوى توليد البيانات ومستوى التحليلات؛ ووضع السياسات وتنفيذها؛

(ب) *زيادة/توليد فرص العمالة* من خلال دعم إيجاد وظائف في مجالي السياحة والزراعة والمؤسسات البالغة الصغر، وفي القطاع غير الرسمي.

(ج) *زيادة حجم الاستثمار وتحسين مستواه في رأس المال البشري، ولا سيما في المجالات التالية*:

- **التعليم** – اعتبرت حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين التعليم أحد المؤشرات الرئيسية الدالة على الفقر، وأدركت أن المطالب الداعية إلى رفع الإنتاجية والحاجة إلى تنويع الاقتصاد تقتضي بالضرورة وجود شعب متعلم. وتنظر حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين إلى التعليم على أنه، أولاً وقبل كل شيء، مؤسسة اجتماعية لا غنى عنها لتحقيق جودة الإنتاج، والنظام، والتقدم، والحد من الفقر، وتنمية الفرد والمجتمع. ومن ثم فقد وضعت، من خلال وزارة التعليم، خطة لتطوير قطاع التعليم. وهذه الخطة هي محصلة المناقشات والمشاورات المكثفة التي عُقدت مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في هذا القطاع في جميع أنحاء سانت فنسنت وجزر غرينادين، وهي تهدف إلى تحديد اتجاه عام في مجال تطوير التعليم في سانت فنسنت وجزر غرينادين. كما أدركت الحكومة أن التعليم الجيد يؤدي إلى زيادة القابلية للتوظيف. وبذا فإن الهدف من وضع البرامج هو تعزيز النظام ما قبل المدرسي، وتوفير برامج تعليم الكبار، ودعم استراتيجيات التعليم الإلزامي، واستكشاف إمكانيات اعتماد نهج مرحلي في التعليم الإلزامي، وتوفير التعليم التقني والمهني للشباب، وإعادة إدخال برامج العلوم الزراعية في المدارس.
- **الصحة** – تستهدف معظم البرامج الفقراء لكونهم أكثر الفئات تعرضاً لمخاطر العلل والأمراض، وأقلها، فيما يبدو، إبلاغاً عن الإصابة بالمرض، ونسبة من يتلقى من أفرادها العلاج في المستشفيات ويقيم فيها أكبر من نسبة غيرها. وهناك توجه قوي نحو تطوير مرافق الرعاية الصحية وزيادة عددها في جميع أنحاء البلد.
- **توفير الخدمات الاجتماعية – بناء القدرات:** يسعى هذا العنصر من الاستراتيجية إلى تنمية قدرات مختلف الوكالات المشاركة في توفير الخدمات الاجتماعية، وتمكينها من اعتماد برامج استراتيجية في تنمية رأس المال البشري/الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعزيز المؤسسي لوزارة التعبئة الوطنية والتنمية الاجتماعية والأسرة والمعوقين والشباب والثقافة يعتبر

عنصراً حيوياً في هذا الشأن؛ ويتجلى العنصر الآخر في تعزيز المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية لتتمكن من العمل على مستوى المجتمع المحلي.

- **الحماية الاجتماعية واستراتيجيات التصدي** – وتتضمن وضع برنامج موسع لتلبية الاحتياجات الأساسية من شأنه تقديم الدعم للمحتاجين في حالات الطوارئ ووضع مشاريع أشغال عامة كثيفة العمالة توفر فرص العمل للفقراء. وبالإضافة إلى ذلك، هناك برنامج يهدف إلى منع العنف المترلي والتصدي له، وبرنامج آخر يرمي إلى وضع برامج للمعاشات غير القائمة على الاشتراكات لخدمة المسنين.

- **الزراعة** – يبدو أن الفقر مستفحل في المناطق الريفية، وهي المناطق الأكثر اعتماداً على الزراعة في توفير سبل معيشتها. ويتضمن تحسين أحوال الزراعة وضع برامج ترمي إلى مكافحة سرقة المحاصيل والمواشي، وإعادة تشكيل ملكية الأراضي من أجل تمكين المزيد من السكان من الوصول إلى الأرض، ووضع برامج تثقيف عام من أجل محو الأمية في المجالين الاقتصادي والتجاري، وتمكين المزارعين من الحصول على فرص تجارية في السوق العالمية، وإعادة تشكيل خدمات الإرشاد الزراعي لتخدم متطلبات الزراعة في سياق تجارة حرة.

- **الأطفال** – من المسلم به أن العمل مع الأطفال يعتبر عاملاً حاسماً في معالجة قضايا التعليم وغيرها من الأسباب الأخرى الكامنة وراء الفقر. ويستهدف برنامج الأطفال في مواجهة الفقر فئة الأطفال قليلي التحصيل في المدارس الابتدائية (الفئة العمرية من ٥ إلى ١٦ سنة) من خلال اتباع نهج ابتكاري ومتكامل في مجال التعلم. ويسعى هذا البرنامج إلى توفير فرص التعليم للأطفال في الوقت الذي يعكف فيه على تنمية مهاراتهم ومواقفهم المكيفة اجتماعياً. ويعمل البالغون في المجتمع كمرشدين، ويقدمون المساعدة في النشاط المدرسي والتعلم باتباع أسلوب المحاكاة في إطار الاضطلاع بالوظيفة. وهناك أيضاً عنصر تربية الأبناء في برنامج الأطفال في مواجهة الفقر حيث يمكن (من خلال برنامج مشروع بالغ الصغر) لآباء الأطفال المشاركين تلقي تدريب على المهارات في مجالات التربية الفعالة للأبناء، والقيادة، والاتصال، وعلى مهارات حل الخلافات، وفي مجالات صيد الأسماك والسياحة والحرف اليدوية. وقد وفرت هذه البرامج آلية لدعم الأطفال.

- **قضايا أخرى ذات صلة** – وهي النوع الجنساني، والرياضة، والثقافة، والتنمية الثقافية، وقيم العمال ومواقفهم، وإساءة استعمال المخدرات.

(د) *تحسين الهياكل الأساسية الاجتماعية والمادية من خلال ما يلي:*

- إعادة تركيز الإنفاق العام من خلال برنامج استثمارات القطاع العام، بهدف توفير هياكل أساسية اجتماعية واقتصادية كافية واستئصال الفقر.
- زيادة إمكانية حصول شرائح من السكان على خدمات المياه والصرف الصحي والكهرباء. وتشمل الأولويات إقامة قطاع كفؤ للطاقة؛ وتزويد المناطق الريفية بالكهرباء؛ وإصلاح وصيانة شبكة الطرق الوطنية؛ وتحسين إمدادات المياه والصرف الصحي؛ وتحسين الاتصالات، والري، ومرافق صرف المياه؛ وتحسين شبكة النقل.

(هـ) *تعزيز مشاركة المجتمع المدني* في محاولة من الدولة لتمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في تخطيط سياسات وبرامج الحد من الفقر ورصدها وتنسيقها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التطوير السليم لنظم المعلومات الوطنية وكذلك من خلال إعادة العمل بنظام الحكم المحلي.

(و) *إرساء قواعد الحكم الرشيد وإقامة بيئة للأعمال التجارية* وفقاً لوثيقة السياسة التي أصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "إدارة الحكمة لخدمة التنمية المستدامة" واسترشاداً بها. وتركز هذه الوثيقة على قضايا من بينها ما يلي: '١' صيانة الحقوق والحريات الأساسية المكرسة دستورياً وتعزيزها؛ '٢' إخضاع الحكومة للمزيد من المساءلة وزيادة كفاءتها؛ '٣' المحافظة على استقلال القضاء وجودته؛ وشن حرب مستمرة ضد الفساد الرسمي؛ '٤' تعزيز نظام حكم يتميز بالطهر السياسي.

٦٨- بيد أنه على الرغم مما تحقق من إنجازات، لا تزال هناك عدة قيود تعترض عملية التنمية، ومنها ما يلي:

- قيد موقفي - ويتضح هذا القيد في الطريقة التي يمنح بها الناس الأولوية لرغباتهم إذا تعارضت مع احتياجاتهم. وكثيراً ما يفضل الأشخاص الذين يبحثون عن المساعدة إنفاق قدر محدود من أموالهم على الكماليات، ويقصدون الحكومة بعد ذلك ملتمسين منها المساعدة لسد احتياجاتهم؛
- محدودية الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ البرامج؛
- تدني الإقبال على العمل التطوعي - ما فتئ اعتراض الناس يتزايد على تقديم المساعدة دون تقاضي شكل ما من أشكال المكافأة عليها؛
- تصدع البنية الأسرية، وهو ما أدى إلى ظهور قضايا تتعلق بإساءة معاملة الأطفال، وجنوح الأحداث، وتآكل الهيكل بشكل عام.

٦٩- وترتكز الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر على عقد ثلاثي غير رسمي بين حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وتدرك الحكومة أن السعي إلى تحقيق التنمية يتطلب بذل جهد شامل ومدروس من أجل إشراك الأطراف الفاعلة الرئيسية في عملية التنمية، ومن ثم ضمان استهداف الأسباب الجذرية للفقر.

١- التكامل بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني

٧٠- تحتاج الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر إلى إطار سياساتي يمكّن من ممارسة الحكم الرشيد وتعزيزه، ويتيح حيّزاً سياسياً واجتماعياً للتشاور الهادف بين مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع. ومن المتوقع أن يؤدي فتح مجال الحوار وتوسيع دائرة العلاقات بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني إلى تهيئة المناخ الاقتصادي والاجتماعي الذي لا يمكن الاستغناء عنه في عملية التنمية.

٧١- ومما لا شك فيه أن العقد الثلاثي القاضي باعتماد نهج مشترك في صياغة السياسات وإدارة التغيير الاجتماعي والتنمية انطلاقاً من وجهة نظر متكاملة سوف يقضى على ازدواجية الجهود التي شكلت منذ فترة طويلة عاملاً عرقل إلى حد كبير الجهود المبذولة في الحرب على الفقر. والواقع أن التكامل بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني سييسّر من سبل تعميق الديمقراطية التشاركية وتسخير المصالح القطاعية لخدمة المصلحة الوطنية. وعلاوة على ذلك، فإن عملية التكامل تصبح، في مواجهة شحّ الموارد الإنمائية، عملية أساسية في إعادة تشكيل الاقتصاد من أجل تحقيق مستويات عالية ومستدامة من النمو من خلال تعزيز القدرة التنافسية والتنوع الاقتصادي ورفع الإنتاجية.

٢- رؤية الحكومة

٧٢- تدرك الحكومة تماماً أن التنمية تتعلق أولاّ وقبل كل شيء بتحسين نوعية الحياة التي يحياها سكان سانت فنسنت وجزر غرينادين. وحسبما ورد في تقرير التنمية البشرية الصادر عن منظمة دول شرق البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٢، "تركّز التنمية على إقامة بيئة يمكن فيها للسكان أن يطوروا إمكاناتهم الكاملة وأن يحيوا حياة منتجة ومفعمة بالابتكار وفقاً لاحتياجاتهم ومصالحهم "... ومن ثم فهي تدور حول "توسيع نطاق خيارات السكان". وضمن هذا السياق أفصحت الحكومة مراراً وتكراراً عن رؤيتها للاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر.

٧٣- وتعتقد الحكومة أن أنجع وسيلة لإنقاذ السكان من وهدة الفقر تكمن في توفير وضع يمكن لهم فيه العمل وجني الدخل لأنفسهم. ومن ثم فستضطلع الحكومة في بداية الأمر على المستوى الكلي بتهيئة المناخ اللازم لتحقيق مستويات أعلى من النمو المستدام. وبالإضافة إلى ذلك، ستجعل من تثقيف الأسر وتمكينها أداتين أساسيتين في مكافحة الفقر. وفي هذا الصدد، ستضمن الحكومة حصول شعبها على المهارات والكفاءات المطلوبة للاستفادة من الفرص التي تتيحها من خلال التركيز من جديد على تنمية قطاع التعليم وتحسين مستواه.

باء – الإيدز والعدوى بفيروسه

٧٤- لم تُستثن سانت فنسنت وجزر غرينادين، مثلها في ذلك مثل بقية دول العالم، من تأثير جائحة الإيدز والعدوى بفيروسه. وأُعلن عن أول حالة إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في سانت فنسنت وجزر غرينادين في عام ١٩٨٤. وقد كانت استجابة الحكومة سريعة، إدراكاً منها لما ينطوي عليه هذا الوباء من آثار إنمائية خطيرة في حالة عدم التصدي له.

٧٥- ومن ثمّ إطلاق خطة استراتيجية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وعرضت الخطة فيما بعد المجالات الستة التالية ذات الأولوية:

(أ) تعزيز الإدارة المشتركة بين القطاعات، والهياكل التنظيمية، والقدرات المؤسسية.

يتضمن الهدف إعادة تنظيم فرقة العمل الوطنية المعنية بالإيدز والعدوى بفيروسه، والوحدة المعنية بالإيدز والعدوى بفيروسه، وتحسين القدرات المؤسسية من أجل تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية الجيدة وذات الصلة.

(ب) رسم وتنفيذ برامج لرعاية ودعم وعلاج الأشخاص المتعايشين مع الإيدز والعدوى بفيروسه وأسرهم.

يتضمن الهدف إقامة نظام شبكات لرعاية وعلاج ودعم الأشخاص المتعايشين مع الإيدز والعدوى بفيروسه وأسرهم.

(ج) وضع وتنفيذ برامج لمكافحة الإيدز والعدوى بفيروسه، وحالات العدوى المنقولة جنسياً (STIs) مع منح الأولوية للشباب والفئات الشديدة التعرّض للمخاطر/الضعيفة.

تتضمن الأهداف المتوخاة الاستفادة من النهج الشامل من أجل توفير برامج وقاية ومكافحة تستهدف المراهقين والشباب والبالغين والفئات الشديدة التعرّض للمخاطر/الضعيفة؛ ورفع مستوى معارف ممارسي الطب والتمريض في التدبير العلاجي لحالات العدوى المنقولة جنسياً؛ وإعداد برنامج إعلام بشأن العلامات والأعراض المشتركة لحالات مختارة من العدوى المنقولة جنسياً والمسائل المتعلقة بعلاجها؛ وإجراء دراسات استقصائية قبل الإصابة وبعدها.

(د) إجراء البحوث ووضع برنامج للتدريب.

تتضمن الأهداف المتوخاة تحسين قدرات مجموعة مختارة من العاملين في مجال وضع وإدارة دراسات بحوث تطبيقية على نطاق صغير، وتحليل البيانات، وتسجيل النتائج، وإجراء بحوث محددة عن الإيدز والعدوى بفيروسه.

(هـ) الارتقاء بمستوى نظم المراقبة.

يتضمن الهدف تعزيز نظم مراقبة الإيدز والعدوى بفيروسه.

(و) تنفيذ برامج الدعوة.

يتضمن الهدف توفير بيئة داعمة للأشخاص المتعايشين مع الإيدز.

٧٦- وكانت الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ هي الإطار الزمني المعتمد للخطة الاستراتيجية. وقد وُضع هذا الإطار بالاستعادة بعدة أفرقة عاملة تمكنت من الوصول إلى معلومات في حوزة المؤسسات ذات الصلة، والمنظمات غير الدولية، وموظفي القطاع الخاص، والأشخاص المتعايشين مع الإيدز والعدوى بفيروسه، والمنظمات الدينية، وغرفة التجارة، والمدرسين، وضباط الشرطة، وغيرهم من موظفي الحكومة وعامة الناس. وقد ساعد أيضاً فريق تابع للمركز الكاريبي لعلم الأوبئة/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية على وضع الخطة الأولية.

٧٧- وفي عام ٢٠٠٣، شرعت حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين، في إطار مهمتها الرامية إلى تعزيز برنامج الوقاية من الإيدز والعدوى بفيروسه ومكافحتها، في إجراء مفاوضات مع البنك الدولي من أجل تمويل هذا البرنامج. وتطلّب المشروع المموّل من البنك الدولي وضع خطة استراتيجية مُحدّثة الغرض منها تزامن الأطر الزمنية للمشروع مع الخطة الاستراتيجية الوطنية، وتوسيع نطاق الخطة ليشمل اعتماد نهج متعدد القطاعات في مجال التنفيذ. وتغطي هذه الخطة الاستراتيجية المنقحة الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩. وقد تسنّى إجراء عملية التحديث في حلقة عمل عقدت في شباط/فبراير ٢٠٠٤ وشارك فيها جميع أصحاب المصلحة بدعم تقني قدمه المركز الكاريبي للوبائيات. وقد أبقت هذه الخطة الاستراتيجية على المجالات ذات الأولوية الواردة في الخطة الأصلية.

٧٨- وقد طرأ عدد من التغييرات والتحسينات فيما يتعلق بتصدي الحكومة لهذا الوباء. وهي تتضمن ما يلي:

(أ) *تعزيز الوحدة المعنية بالإيدز والعدوى بفيروسه* - تضطلع هذه الوحدة التابعة لوزارة الصحة والبيئة في الوقت الحالي بتنسيق عمل البرامج في إطار توسيع نطاق التصدي. وبالإضافة إلى ذلك، عُين مدير للبرنامج، ومرشد اجتماعي، وأربعة مستشارين وطبيب نفساني، إلى جانب تعيين كاتب/طابع على الآلة الكاتبة وفرّاش. ويوجد أيضاً طبيب متخصص يشكل جزءاً من هذا الفريق على الرغم من ارتباطه بالعمل في مستشفى ميلتون كاتو.

وقد نقل خبراء التوعية الأربعة إلى مرافق صحية عامة أخرى للعمل فيها، وهي مستوصف ستوبس الحكومي، والمركز الصحي ليفي لاثام، ومستوصف كلار فالي الحكومي، ومستشفى كاتو التذكاري للعيادات الخارجية، بحيث أمكن توسيع نطاق الخدمات التي يقدمها هؤلاء الخبراء لتشمل حالات صحية أخرى وليس الإيدز والعدوى بفيروسه فحسب.

(ب) *الارتقاء بمستوى المختبرات* – تسنى تعزيز قدرات مختبر مستشفى ميلتون كاتو التذكاري.

(ج) الأشخاص المتعايشون مع الإيدز والعدوى بفيروسه – تسنى تنفيذ برنامج الدعم الاجتماعي لهؤلاء الأشخاص عن طريق وزارة الصحة.

٧٩- شهدت الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ رسمياً اختتام أنشطة الخطة الاستراتيجية المتعلقة بالوقاية من الإيدز والعدوى بفيروسه ومكافحتها في سانت فنسنت وجزر غرينادين. وقد تميزت هذه الفترة بكونها فترة التدعيم والاستدامة التي استهدفت ضمان إطالة عملية مكافحة الإيدز والعدوى بفيروسه. وقد تسنى لوزارة الصحة والبيئة والوكالات الخارجية تعزيز عدد من الخدمات من قبيل التوعية والتحرّي الطوعيين، ومكافحة الوصم والتمييز، والرعاية والعلاج، والدعوة، والتدريب، والدعم الاجتماعي، وخدمات الدعم المختبري، والرصد والتقييم، والمراقبة والاتصالات الرامية إلى تغيير السلوكيات، وغيرها من الأنشطة الوقائية الأخرى وتحقيق التكامل فيما بينها واستدامتها

٨٠- **النجاحات** – حقق برنامج الوقاية من الإيدز والعدوى بفيروسه ومكافحتها عدداً من النجاحات بفضل الإرادة السياسية الكبيرة التي أثبتتها حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين، وتوافر الموارد، والمستوى العالي من التفاني الذي أبداه الموظفون من القطاعين العام والخاص على حد سواء. وتتناسب قصص النجاح مع كل جانب من جوانب برنامج الوقاية من الإيدز والعدوى بفيروسه ومكافحتها. وقد كان إنشاء التحالف الكاريبي لمكافحة الإيدز والعدوى بفيروسه محاولة ناجحة لسد الفجوة القائمة بين خدمات الوقاية والدعم وأكثر الفئات عرضة للمخاطر مثل الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال أو العاملين في مجال الجنس. ويُنجز عمل التحالف عن طريق المرشدين الأقران. ويُرصد هذا البرنامج بشكل فعال، وتصدر تقاريره الفصلية وتعمم على وزارة الصحة والبيئة. وتضطلع المنظمة الدولية للخدمات السكانية بعمل مماثل، إذ إن برنامج الوقاية الخاص بها لا يستهدف فقط العاملين في مجال الجنس والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، بل يستهدف أيضاً الشباب في جميع الأحياء.

٨١- وقد تحقق أيضاً نجاح كبير على صعيد الدوافع الداعية إلى تغيير السلوكيات وأساليب الوقاية المتاحة في الأسواق لما تميزت به من اعتماد على نهج قطاعي يشمل المنظمات الدينية، والمنظمات المجتمعية، والمنظمات غير الحكومية إلى جانب العاملين في مجال الرعاية الصحية في القطاع العام. وقد بلغت تغطية وسائط الإعلام المستوى الأمثل من أجل ضمان نشر حملات الدعوة على نطاق واسع. واستهدفت هذه القطاعات الجمهور في مجمله وكانت في الوقت نفسه تركز تركيزاً شديداً على الشباب. وقد نُفذت بنجاح برامج للتوعية في حوالي ٦٠ في المائة من المدارس القائمة في الجزء القاري من البلد.

٨٢- وتتاح خدمات التوعية والتحرّي الطوعية بنسبة ١٠٠ في المائة للسكان في أماكن عديدة من سانت فنسنت وجزر غرينادين. ونتيجة لذلك، يجري يومياً قبول خدمات التوعية

والتحرّي الطوعية والاختبار السريع في المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء. ولا يزال رصد الرعاية والعلاج متواصلاً بنجاح من خلال نظم التعقب الإلكترونية الموجودة في مستوصف علاج الإصابة بالإيدز والعدوى بفيروسه/حالات العدوى المنقولة جنسياً. وقد تحقق نجاح كبير في مجال تيسير إتاحة الأدوية المجانية للمتعايشين مع الإيدز والعدوى بفيروسه (بمن فيهم الحوامل).

٨٣- وقد عادت عملية بناء القدرات في مجال خدمات الدعم المختبري بالنفع على برنامج الوقاية من الإيدز والعدوى بفيروسه. ولا يزال المختبر الوطني يعمل على تيسير إجراء عمليات التشخيص من أجل الكشف المبكر عن فيروس نقص المناعة البشرية لدى الرضع، وضمان الاختبار اليومي للعينات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية.

التحديات الرئيسية والإجراءات التصحيحية

٨٤- على الرغم مما تحقق من نجاحات واسعة النطاق، لا تزال هناك العديد من التحديات التي تفرض نفسها خلال فترة مكافحة الإيدز والعدوى بفيروسه في سانت فنسنت وجزر غرينادين. ولأنّ جزيرتنا ليست إلاّ دولة متعددة الجزر، فقد نشأت قيود أعاقت عملية وضع البرامج وتنفيذها في جزر غرينادين . ومن ثم، فإن تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية أمر لا بد منه للموظفين العاملين في هذه الجزر من أجل ضمان اعتماد نهج حكومي واحد في مجال الصحة.

٨٥- ولا تزال مسألة الموارد البشرية تطرح تحدياً رئيسياً لمرافق القطاعين العام والخاص على حد سواء. وقد زاد ارتفاع مستوى التنقل الداخلي للموظفين والهجرة إلى الخارج من حدة مشكلة الموارد البشرية. كما كان للطبيعة الرأسية للبرنامج دور في حدوث نقص في الموارد البشرية لاحقاً نظراً لاقتراب آجال البرامج الممولة خارجياً من نهاياتها. ومن ثم فقد اتخذت وزارة الصحة والبيئة مبادرة لإدماج العديد من خدمات برامج الوقاية والمكافحة في البرامج الموجودة سابقاً على النحو المشار إليه آنفاً.

٨٦- ويواجه الأشخاص المتعايشون مع فيروس نقص المناعة البشرية تحدياً كبيراً لكونهم لا يزالون يصارعون المرض في ظل الخوف من التعرض للتمييز والوصم. ومن ثم فقد ساعد إدماج هؤلاء الأشخاص كمرشدين أقران على معالجة هذه المسألة.

٨٧- وتواجه عملية منع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل تحدياً أكبر حجماً مع تزايد العدد المعروف من النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية واللواتي تعرضن للحمل مرات عديدة. وقد ألزمت اللجنة المعنية بمنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل نفسها بمعالجة وتحسين مستوى أساليب الوقاية في حالة الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية.

٨٨- ولا تزال هناك فجوة كبيرة في مجال المعلومات اللازمة لمعرفة ما يحيط بالفئات الأكثر عرضة للمخاطر في سانت فنسنت وجزر غرينادين. وتعد فئة الرجال الذين يمارسون الجنس

مع رجال آخرين إحدى أهم الفئات مدعاة للقلق. وتزمع وزارة الصحة والتخطيط إجراء مسح سلوكي ودراسة بشأن الانتشار المصلي في أوساط الرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال آخرين من أجل الحصول على معلومات استراتيجية بغرض وضع سياسة وبرنامج فعالين يستهدفان أفراد هذه الفئة. وقد تميزت الأنشطة التي اضطلع بها القطاعان العام والخاص على حد سواء باتساع نطاقها، غير أنه كان من الصعب قياس مدى فعالية برنامج الوقاية لكونه يتطلب إجراء مسوحات سلوكية. وفي عام ٢٠٠٥، أجرت وزارة الصحة والبيئة مسحاً وهي تتطلع إلى إجراء مسح آخر يستهدف السكان في مجملهم. وسوف يتيح هذا المسح المعلومات الضرورية لتقييم الإنجازات التي حققتها برامج الوقاية من خلال إجراء تحليل مقارن مع مسح مراقبة السلوكيات الذي اضطلعت به منظمة دول شرق البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٥.

جيم – الصحة والعافية

٨٩- اضطلعت حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين اعتباراً من عام ٢٠٠١ بإصلاح أو تجديد ٢١ مستوصفاً؛ وبناء أربع مستوصفات جديدة على الطراز الحديث؛ وإقامة صيدليات تتميز بوفرة المعروض في جميع المستوصفات؛ وبناء مستوصف حديث ومتعدد التخصصات في ستوبس؛ وتعزيز إمدادات المياه لتصل إلى ٩٨ في المائة من المنازل في سانت فنسنت وجزر غرينادين؛ وتحسين مستوى إمداد سكان جزر غرينادين بالمياه؛ وضمان جمع القمامة والتخلص منها بشكل سليم في جميع أنحاء البلد؛ وتعزيز توفير الخدمات الصحية الثانوية؛ وتطوير الحكومة لمجال توفير الخدمات الصحية التخصصية على نطاق واسع.

٩٠- ويبلغ متوسط العمر المتوقع في سانت فنسنت وجزر غرينادين ٧٢,٦ سنة بالنسبة إلى النساء و٧٠,٨ سنة بالنسبة إلى الرجال. ويبلغ معدل وفيات الأطفال ١٨ في الألف. ولم يتجاوز متوسط وفيات الأمهات على مدى السنوات العشر الماضية ١ في السنة. ومع ذلك، يبدو أن ٤٢ في المائة من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر يظهرون صورة مغايرة تماماً.

٩١- وتعد أمراض القلب والأوعية الدموية السبب الأول للاعتلال والوفيات، ويبلغ المعدل السنوي للوفيات الناجمة عنها ٥٨ في الألف، وهو معدل يفوق بثمانية أمثال معدل الوفيات الناجمة عن جميع الأمراض المعدية. ومع ذلك، فإن معدل الانتشار المصلي لفيروس نقص المناعة البشرية يقدر بحوالي ١,٨في المائة، وقد يصبح قريباً أهمّ أسباب الاعتلال والوفيات. وترتبط بعض الأمراض غير المعدية بالتأثير الوراثي، ونمط الحياة، والتحول الوبائي والديمغرافي. وتمول حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين جميع لقاحات برنامج التحصين الموسع للتمنيع، ويقترب معدل التغطية الكاملة بالتطعيم من نسبة ١٠٠ في المائة.

٩٢- وتشكل الصحة إحدى أولويات حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين، وهو ما يتجلى في استفادتها من ١٠ في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي وتخصيص ٤ في المائة من

الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع. وقد بلغت مخصصات قطاع الصحة ٥٣ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي خلال السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧، وبلغت ٧٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وتستهلك خدمات الرعاية الأولية النصيب الأكبر من ميزانية قطاع الصحة، فكانت حصتها ٣٦ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧، و٣٩ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي في الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وتؤكد هذه المخصصات التركيز الذي أولته الحكومة لخدمات الرعاية الأولية. وقد خصص لمستشفى ميلتون كاتو التذكاري مبلغ ١٨ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧، و١٨,٥ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي في الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

٩٣- وخصص لمركز الصحة العقلية مبلغ ٢,٨ ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧، و٣,٣ ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي في الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وخصص لبرنامج المواد الصيدلانية مبلغ ٥ ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧، و٦ ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي في الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

٩٤- وتعتبر حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين الرعاية الصحية حقاً أساسياً لمواطنيها. ومن ثم فقد أحرزت الدولة على مدى السنوات العشر الماضية تقدماً كبيراً في توفير الرعاية الصحية. وتبدو المكتسبات المحققة واضحة على مستوى جودة الرعاية الصحية المقدمة، وعلى مستوى توافر الخدمات المتصلة بالصحة وإمكانية الحصول عليها في جميع أنحاء البلد. وتسعى الحكومة إلى مواصلة تقديم الرعاية الصحية الشاملة لجميع المواطنين وبتكلفة يمكن للبلد تحملها، وضمان مراعاة الشواغل البيئية في جميع أوجه التنمية الوطنية. وعلاوة على ذلك، تلتزم الحكومة بضمان إمكانية حصول جميع المواطنين على مياه شرب نقية، وخدمات صرف صحي مناسبة، وبيئة مأمونة وخالية من الأخطار الصحية.

٩٥- وتلتزم الوزارة في برامجها ذات الأولوية بتحسين ظروف الفئات السكانية الضعيفة والفئات الشديدة التعرّض للمخاطر، مثل المسنّين والمعوّقين والنساء في سن الإنجاب والأطفال والمراهقين والمعوقين جسدياً والمرضى العقليين. وتقع الرعاية الصحية في المقام الأول تحت مسؤولية وزارة الصحة. وتدير الحكومة مستشفى ميلتون كاتو التذكاري، وهو مرفق يحتوي على ٢١١ سريراً. ويعد هذا المستشفى العنصر الرئيسي في نظام الرعاية الصحية الذي يوفر الرعاية الثانوية والرعاية في حالات الطوارئ. ويحتوي المستشفى على أكثر من ٩٥ في المائة من الأسرة المخصصة داخل البلد لرعاية الأمراض الحادة. وتضم دار لويس بونات، وهي أحد مراكز رعاية المسنين، ١٠٤ أسرّة، وهي توفر الرعاية الداخلية للمسنين؛ وتتحمل معدلاً سنوياً لشغل الأسرّة يبلغ ١٠٣ في المائة.

٩٦- ويوجد في البلد مركز للصحة العقلية. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد، على مستوى الرعاية الأولية، تسع وثلاثون مركزاً من المراكز الصحية التي تنتشر في تسع مناطق صحية لتقديم الخدمات لمستخدمي هذه المرافق. وفي حدود المعدل المتوسط، فقد جهز كل مركز صحي لتلبية احتياجات عدد من السكان يبلغ في المتوسط ٩٠٠ ٢ نسمة دون أن يحتاج أحد منهم إلى التنقل لمسافة تزيد على ثلاثة أميال من أجل الحصول على خدمات الرعاية. وتشمل خدمات الرعاية الصحية المتاحة الرعاية في حالات الطوارئ، والرعاية الطبية، والرعاية في مرحلتي ما قبل الولادة وما بعدها، وخدمات القبالة، وخدمات صحة الطفل التي تتضمن التطعيم، والصحة المدرسية، وخدمات تنظيم الأسرة، ومكافحة الأمراض السارية وغير السارية. وتوفر خدمات صحة الأسنان في مراكز صحية مختارة في جميع أنحاء البلد في حين تقدم خدمات الصحة العقلية على أساس الزيارات التي تُجرى على مستوى جميع المراكز الصحية.

٩٧- وتتاح أيضاً خدمات الرعاية الخاصة. ويتوفر القطاع الخاص على أكثر من عشرين ممارساً عاماً وخبيراً استشارياً. وهناك أيضاً عدد من كبار الأطباء الذين يعملون في المستشفيات أو المستوصفات الحكومية ويمارسون مهامهم في القطاع الخاص. ولا يوجد في البلد سوى مستشفى خاص صغير، وهو مستشفى ماري فيلد. وتشتمل الخدمات والمرافق الصحية في القطاع الخاص أيضاً على الخدمات الصيدلانية، وخدمات المختبرات، والتشخيص، والأسنان.

٩٨- ومن المسلم به أن تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية من تولي مسؤولية صحتها الشخصية - بالنظر إلى نشأة معظم الأمراض المشار إليها من السلوك الشخصي - سيتطلب تعزيز الصلات بين وكالات القطاعين العام والخاص وكذلك المنظمات غير الحكومية.

٩٩- وقد شهد قطاع الصحة إصلاحات جاءت استجابة لتغير البيئة الاجتماعية والاقتصادية، بالنظر إلى ما كان يتعين على سانت فنسنت وجزر غرينادين مواجهته من الأعداد المتزايدة للتحديات الجديدة والملحة. ومن تلك التحديات، من بين عوامل أخرى، تشيّخ السكان، والعنف، والمخاطر البيئية، وفيروس نقص المناعة البشرية، والأمراض الجديدة والمستجدة. وتعكس الصورة الديمغرافية المجملة لسانت فنسنت وجزر غرينادين تزايد عدد السكان المعمرين مع ارتفاع متوسط العمر المتوقع من ٦٩ سنة في ستينات القرن الماضي إلى ٧١,٥ سنة في التسعينات، وهبوط نسبي في وفيات الأطفال (١٨,٠ في الألف) وانخفاض معدلات الوفيات.

١٠٠- وتؤكد الإحصاءات هذا الاتجاه بالنظر إلى النمو المسجل عدد السكان المسنين. ومن المتوقع تزايد أفراد الفئة العمرية من ٤٥ إلى ٨٠ سنة من ٢٣,٦ في المائة إلى ٣٤,٣ في المائة في الفترة ما بين ٢٠٠١ إلى ٢٠١٥، وهو ما يشكل تغيراً جذرياً في الهيكل العمري للسكان وضغطاً على النظام الصحي الذي يتعين عليه إيجاد حلول جديدة للتعامل مع المسنين.

١٠١- وفيما يتعلق بتمويل الرعاية الصحية، فإن التحدي الذي يواجه وزارة الصحة يكمن في ضمان الإنصاف في تقديم الرعاية، وتحسين الكفاءة في مجال توفير هذه الرعاية، وضمان استدامة المستويات الحالية في مجال الرعاية الصحية. وعلاوة على ذلك، تسعى الوزارة إلى إيجاد سبل ووسائل كفيلة بالتأثير على نمط حياة أقل الشرائح السكانية إطلاعاً على المسائل الصحية وأدناهم وعياً بها.

١٠٢- ويتجلى التحدي الرئيسي الذي تواجهه وزارة الصحة في ضرورة وضع مناهج صحية مناصرة للفقراء، والتنسيق بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال توفير الخدمات، وزيادة كفاءة السياسات الصحية ويسر تكلفتها. ولمواجهة هذه التحديات الكبرى، أصدرت الحكومة، بدعم من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، مشروع الخطة الاستراتيجية في مجال الصحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، وهو يهدف بعد الانتهاء من وضع اللمسات الأخيرة عليه إلى رسم توجه الإصلاحات الصحية في المستقبل في ضوء التحديات الراهنة التي تواجه البلد.

دال - مرافق السجون

١٠٣- وُقع العقد القاضي ببناء مرفق إصلاحي جديد في جزيرة بيل بسانت فنسنت في عام ٢٠٠٤. ويتضمن المرفق الإصلاحي لجزيرة بيل بناية إدارية، ومبنى لإقامة السجناء يتوفر على الحد الأدنى من الأمن ويستوعب ٢٥٦ سجيناً، ومبنى يتوفر على حد متوسط من الأمن ويستوعب ٩٦ سجيناً، ومبنى يتوفر على الحد الأقصى من الأمن ويستوعب ٤٨ سجيناً.

١٠٤- وتوجد بهذا المرفق مساكن للموظفين، وقاعدة لوحدة الخدمات الخاصة، وإقامة للمراقب العام، وإقامة للمدير، ومباني مخصصة لأغراض الطبخ/ تناول الطعام، والتثقيف/الحرف والتجارة؛ والغسيل، والمنافع، ومبنى للخدمات الطبية/العزل، ومبنى مراقبة الدخول/البوابة.

هاء - المخدرات والجريمة

١٠٥- كان اقتصاد سانت فنسنت وجزر غرينادين يعتمد إلى وقت قريب للغاية اعتماداً رئيسياً على صادرات الموز إلى المملكة المتحدة. غير أنه وفي مواجهة التحديات التي فرضتها مصالح الموز الكبرى الأخرى والولايات المتحدة على منظمة التجارة العالمية، فإن إمكانية الوصول على نحو تفضيلي إلى سوق المملكة المتحدة آخذة في التلاشي بسرعة. وتنتج الدولة اليوم كميات من الموز تقل بمقدار النصف عما كانت تنتجه منذ ١٠ سنوات خلت.

١٠٦- وقد شكلت البطالة الناجمة عن ذلك وفقر المناطق الريفية والتفكك الاجتماعي المفاجئ عدداً من التحديات الصعبة التي واجهت سانت فنسنت وجزر غرينادين. ويتمثل أحد هذه التحديات في تزايد زراعة المارجوانا في التلال النائية الموجودة في المناطق الداخلية

من البلد، حيث يدمر المنتجون الغابات القديمة والمطيرة والمعمّرة من أجل زراعة مئات الأفدنة بعشبة القنب.

١٠٧- ومع الأسف، تحول إنتاج المارجوانا بسرعة إلى مشروع إجرامي محكم. ويصادر ضباط إنفاذ القانون في سانت فنسنت وجزر غرينادين أعدادا متزايدة باطراد من الأسلحة النارية التي تزداد تطورا وترتبط ارتباطا مباشرا بتجارة المخدرات والاتجار بها في بلدنا ومنطقتنا.

١٠٨- وفي محاولة لاحتواء استخدام العقاقير غير المشروعة والجرائم المتصلة بها، أُطلق عدد من حملات التوعية لنشر المعلومات عن الآثار المترتبة على استخدام العقاقير غير المشروعة. وتتضمن هذه الحملات برامج إذاعية مثل برنامج "أون دي بيت"؛ وبرنامج تلفزيوني يعرف باسم "كرايم ستوب"؛ وبرنامج التوعية بمساوئ المخدرات والتوعية من أجل مقاومتها (DARE)، وهو برنامج ذو طبيعة مشابهة للبرامج التفاعلية المدرسية.

١٠٩- وفي سياق توعية الشباب الذكور الذين قد تكون لديهم ميول نحو النشاط الإجرامي، يتيح مركز ماريون خدمات استشارية في هذا الشأن. وهناك أيضاً وحدة منع الجريمة، وهي وحدة مدعومة بالبرامج التي وضعتها المرافق الإصلاحية على المستوى الوطني. ويتضمن نظام قضاء الأحداث "بيت الحرية"، وهو مسكن مخصص للأطفال الجانحين أنشأته إحدى محاكم الأسرة لمعالجة مشاكل المراهقين وكذلك حالات العنف المترلي. كما تطرح إعادة المجرمين إلى البلد من عدد من البلدان المتقدمة عدداً من المشاكل. وسانت فنسنت وجزر غرينادين أيضاً عضو في نظام الأمن الإقليمي وهي تشارك في الاجتماعات الإقليمية التي يعقدها مفوضو الشرطة. ويجري تعزيز التشريعات القائمة في سياق استعراض قانون عائدات الجريمة. وتشترك وحدة الاستخبارات المالية في مبادرات تهدف إلى منع الاتجار بالمخدرات والجرائم المتصلة بها.

واو - فقدان الموظفين المدربين بهجرتهم إلى العالم المتقدم

١١٠- يؤثر هذا الشاغل بالفعل على سانت فنسنت وجزر غرينادين من الناحية الاجتماعية - الاقتصادية. وهي لا تزال إلى الآن تتعرض لفقدان كادر وظيفي يعتبر "صفوة الصفوة". وعادة ما يكون هؤلاء الأشخاص على درجة عالية من التدريب والخبرة في المجالات الرئيسية التي تساهم مساهمة كبيرة في تنمية البلد. وترجع أسباب هذه الخسارة بشكل رئيسي إلى العدد المحدود لفرص الارتقاء محلياً، وإلى بحث الأشخاص المستمر عن أكثر الوظائف المجزية، والسعي إلى تحقيق المزيد من التطور المهني. والجدير بالملاحظة أيضاً أن عدة بلدان غربية تنفذ برامج توظيف مكثف، وتعرض فيها وظائف ذات أجور مرتفعة ومزايا جذابة أخرى. ويعد مجال الطب (الممرضات)، والتعليم (المدرسون)، وأوساط بعض الاختصاصات التقنية، بعضاً من القطاعات الرئيسية التي شهدت استنزاف الموظفين.

زاي – العولمة والتجارة

١١١- يتسم اقتصاد البلدان النامية الصغيرة مثل سانت فنسنت وجزر غرينادين بسرعة تأثره بقوى السوق الخارجية التي جاءت بها السياسات الجديدة المتعلقة بتحرير التجارة. وقد تمتع البلد على مر السنين بمعاملة تفضيلية في الأسواق من القطاعات الرئيسية المدرة للعملات الأجنبية مثل قطاع الموز. غير أنه ومع حتمية فقدان هذه المعاملة التفضيلية والتطبيق الوشيك للنظم التجارية الجديدة، فإن سانت فنسنت وجزر غرينادين ستضطرّ الآن إلى التنافس مع بلدان أخرى تتميز بارتفاع مستوى القدرات التكنولوجية وانخفاض تكاليف الإنتاج، ويمكنها إنتاج السلع بكميات كبيرة، ويتمتع المنتجون فيها في بعض الحالات بالإعانات المقدمة من حكوماتهم. وستكون لهذا الوضع عواقب وخيمة على القدرة التنافسية والربحية بالنسبة إلى المنتجات والمؤسسات المحلية.

حاء – تزايد الأمراض المزمنة بسبب تغير أنماط الحياة

١١٢- تشهد الأمراض المزمنة مثل السكري، وارتفاع ضغط الدم، وأمراض القلب، والسرطان، وعوامل الخطر كالبدانة، تزايداً في سانت فنسنت وجزر غرينادين. ويتزايد فيها أيضاً متوسط العمر المتوقع، وسيتزايد الطلب على موارد البلد المحدودة من أجل مواجهة هذه الأمراض ومعالجتها. ومن ثم فقد عمل الاتحاد الأوروبي على تحسين صندوق التنمية الأوروبي العاشر الذي يركز بشكل رئيسي على إصلاح قطاع الصحة. وتهدف هذه الخطوة إلى المساهمة في تطوير نظام رعاية صحي كفؤ وفعال ومستدام مع التركيز على الوقاية من الأمراض المزمنة غير السارية وإدارتها، وتحسين مستوى توفير خدمات الرعاية الصحية ومستوى إدارتها.

١١٣- وقد وضعت الحكومة سياسة صحية تشمل توعية الجمهور ومبادرات لتغيير نمط الحياة والسلوكيات، بالاستناد إلى نتائج دراسة استقصائية أجريت بشأن التغذية وكان الهدف منها الحد من البدانة والسكري.

خامساً – بناء القدرات والمساعدة التقنية

١١٤- تدرك الحكومة أن حقوق الإنسان تتطور بشكل دائم ومن ثم فهي ستكرس جهدها لضمان احترام وتعزيز حقوق الإنسان لشعبها. ومع ذلك فهي تعترف بأن النقص في الموظفين والموارد المالية قد يعوق تجميع وتحليل البيانات اللازمة لإصدار التقرير المطلوب بشأن حقوق الإنسان، وتقر بالحاجة إلى الحصول على مساعدة في هذا الشأن.

Notes

[1] Agricultural Produce and Livestock (Prevention of Theft) Act 2007 seeks to put measures in place to assist and protect local farmers as over the years, farmers have faced a number of issues including theft of their animals and produce.

[2] Banana Industry Act 2009 seeks to facilitate the improvement of the banana industry in Saint Vincent and the Grenadines.

[3] Banking Act 2006 addresses the need for effective, risk focused supervision of financial institutions to ensure the safety and soundness of the financial system.

[4] Caribbean Community Act 2005 gives effect to the Revised Treaty of Chaguaramas establishing the Caribbean Community including the CARICOM Single Market and Economy.

[5] Carnival Development Corporation Act 2002 gives the Carnival Development Corporation the power to manage, promote, develop and carry out the carnival festival or activity within and outside of the State.

[6] Copyright Act 2003 seeks to afford better protection for literary, dramatic, musical, artistic and other works and creative products, and to provide for the right of performers and others in performances.

[7] Domestic Violence and Matrimonial Proceedings Act, Cap 165 of the 1990 Revised Laws makes provisions for matrimonial injunctions, occupation orders and other rights relating to the spouses.

[8] Domestic Violence (Summary Proceedings Act)1995 provides protection by means of summary proceedings in domestic violence matters.

[9] Drugs (Prevention of Misuse) Act, Cap 219 of the 1990 Revised Laws seeks to curb the spread of the drug trade internally and externally.

[10] Drug Trafficking Offences Act, 1993 is to be read in *pari materia* with Cap 219 and makes provision for the recovery of the proceeds of illicit drug trafficking.

[11] Education Act 1992 (Revised2006) governs education and establishes salient principles that guides the development of education for the future.

[12] Environmental Health Services Act 1991 provides for an Environmental Health Board, which shall be responsible for advising the minister as to any matter relating to environmental health.

[13] Equal Pay Act 1994 provides for the removal and prevention of discrimination, based on the sex of the employee, in the rates of remuneration for males and females in paid employment.

[14] Exchange of Information Act 2008 makes make provision for assisting domestic regulatory authorities to obtain information and for assisting foreign regulatory authorities to obtain information from within Saint Vincent and the Grenadines.

[15] Financial Intelligence Unit Act 2001 established the Financial Intelligence Unit which is the national/centralised agency for the collection, analysis and dissemination of suspicious transaction reports.

[16] Freedom of Information Act 2003 provides for rights of access to official documents and public authorities to members of the public.

[17] Law Revision Act 2009 provides for the revision and reconciliation of the laws of Saint Vincent and the Grenadines.

[18] Married Women's Property Act, Cap 175 of the 1990 Revised Laws which amended the law relating to the property of married women.

[19] Mutual Assistance in Criminal Matters Act 1993 provides for mutual assistance in Criminal Matters within the Commonwealth.

[20] National Parks Act 2002 was developed to protect and manage existing and proposed protected areas.

[21] Possessory Titles Act 2004 revolutionizes land titling and secures titles for persons who have been in adverse possession of lands for at least 12 years.

[22] Proceeds of Crime and Money Laundering (Prevention) Act 2001 provides for the prevention of money laundering.

[23] Protection of Employment Act 2003 makes provisions for the promotion of the employment relationship.

[24] Public Assistance Act, Cap 231 of the 1990 Revised Laws which provides for the administration of public assistance.

[25] Public Officers (Conditions of Employment) Act, Cap 208 of the 1990 Revised Laws prescribes certain rules of conduct in the conditions of employment of members of the public service.

[26] Public Officers' Protection Act, Cap 209 of the 1990 Revised Laws protects public officers and persons acting on behalf of the public in pursuance of any law from vexatious and frivolous actions.

[27] Regional Security System Act 2005 provides for the implementation of the Treaty establishing the Regional Security System.

[28] Recognition of Divorces and Legal Separations Act, Cap 178 of the 1990 Revised Laws makes provision for the recognition of Divorces and Legal Separations granted outside Saint Vincent and the Grenadines.

[29] Rehabilitation of Offenders Act 2009 provides for the rehabilitation of persons who have broken the law.

[30] The Status of Children Act, Cap. 180 of the 1990 Revised Laws has sought to remove the discrimination against children born out of wedlock in cases relating to succession to property on intestacy or which emerges out of the construction of a will. The law allows for a child born out of wedlock to have equal status with his or her siblings born in wedlock once the paternity has been established prima facie.

[31] The Essential Services Act Cap 149 of the 1990 Revised Laws.